سر استجابة عمالقة التكنولوجيا لطلبات السلطات السعودية



ووجهت كل من المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، واللجنة الأميركية لحقوق الشرق الأوسط، ومنظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، ومنظمة القسط لحقوق الإنسان، ومجموعة مينا لحقوق الإنسان، خمس رسائل شديدة اللهجة إلى شركات "ميتا"، و"إكس"، و"غوغل" "يوتيوب"، و"سناب"، و"تيك توك"، مطالبة إياها برفع القيود فورا، وكشف تفاصيل الأوامر الصادرة عن الرياض والأسس التي استندت إليها في تنفيذها، فضلا عن توفير آليات شفافة للطعن، مشيرة إلى أن أيا من هذه الشركات لم يرد على الرسائل المرسلة منذ الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

وكشفت البيانات الواردة في التحرك الحقوقي عن حجم الامتثال الواسع لطلبات السلطات السعودية خلال عام 2026 إذ استجابت شركة "ميتا" بنسبة 100% لطلبات الرياض المتعلقة بـ 327 حسابا وصفحة على "فيسبوك" و"إنستغرام"، فحجبت 199 حسابا داخل المملكة وأزالت 128 حسابا بشكل كامل، رغم إقرار

الشركة بأن المحتوى المستهدف شمل خطابا وسخرية سياسية ومواد حقوقية لم تخالف معاييرها.

وفي السياق ذاته، بدأت منصة «إكس» في تموز/يوليو الماضي بحجب ما لا يقل عن 100 حساب داخل السعودية استجابة لأوامر حكومية استندت إلى عبارات فضفاضة مستمدة من المادة السادسة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، من قبيل "المساس بالنظام العام أو القيم الدينية"، دون تحديد أي مخالفات بعينها. كما امتد مقص الرقابة ليشمل منصة "يوتيوب" التي حجبت محتوى قناة "إذاعة 98" داخل المملكة بناء على شكوى حكومية، إلى جانب قيود سرية طالت حسابات على "سناب شات" و"تيك توك" دون إخطار أصحابها أو الإفصاح عن أعدادها.

وحذرت المنظمات الخمس من أن إقدام المنصات الرقمية على حجب حسابات كاملة لصحافيين ونشطاء يقيمون في الخارج يحرم الجمهور في الداخل السعودي من الوصول إلى محتوى حقوقي وإعلامي مستقل، ويمكّن النظام السعودي من فرض حصار معلوماتي شامل يتكامل مع سياساته القمعية في الداخل، حيث يواجه المغردون والناشطون أحكاما بالسجن لعقود قد تصل إلى الإعدام بسبب التعبير السلمي.

وطالبت المنظمات شركات التكنولوجيا بنشر تقييمات الأثر الحقوقي لقراراتها، والتصدي للطلبات الحكومية التي تستهدف العمل الصحافي والحقوقي، متسائلة بوضوح عمّا إذا كانت المصالح والعلاقات التجارية التي تربط هذه الشركات بجهات تابعة للنظام السعودي هي الدافع الحقيقي وراء رضوخها للرقابة وتضحيتها بحرية التعبير.